

شركة العيد للأغذية
شركة مساهمة كويتية (عامة)
الكويت

البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

شركة العيد للأغذية
شركة مساهمة كويتية (عامة)
الكويت

البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2018
مع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

البيان

أ
ب
ج
د

بيان المركز المالي
بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر
بيان التغيرات في حقوق الملكية
بيان التدفقات النقدية

صفحة
17 - 1

إيضاحات حول البيانات المالية

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

السادة/ المساهمين المحترمين
شركة العيد للأغذية
شركة مساهمة كويتية (عامة)
الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لشركة العيد للأغذية - شركة مساهمة كويتية (عامة) - والتي تشمل بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2018، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وكذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الايضاحية الأخرى.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي لشركة العيد للأغذية - شركة مساهمة كويتية (عامة) - كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسئوليات مراقبي الحسابات" من تقريرنا حول تدقيق البيانات المالية. أننا مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد أخلاقيات المهنة الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين "قواعد مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين" بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية الأخرى والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية للشركة. هذا، وقد التزمنا بمسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. وبعقائدنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمر التدقيق الرئيسية

إن أمر التدقيق الرئيسية، في تقريرنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت لها الأهمية خلال تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وقد تم تناول تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وتكوين رأينا عليها، ومن ثم فإننا لا نقدم رأياً منفصلاً بشأنها. وفيما يلي تفصيل عن كيفية معالجتنا لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

لقد قمنا بتحديد أمور التدقيق الرئيسية التالية:

النم التجاري المدينة

إن النظم التجارية المدينة للشركة هي من أمور التدقيق الرئيسية للشركة. وبسبب طبيعة الأحكام الجوهرية المرتبطة باجتساب خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة بها، فإن تقييم خسائر الائتمان المتوقعة تعتبر من الأمور الجوهرية. إن محور تركيزنا هو تحديد قيمة المبالغ المستردة من النظم التجارية المدينة، حيث أن تحديد المبالغ المستردة لبعض النظم التجارية المدينة قد يتضمن عمل إجراء تقديرات هامة مبنية على العديد من الافتراضات. إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالنظم التجارية المدينة والانخفاض في قيمة هذه النظم مبينة بإيضاح (3/5) حول البيانات المالية.

كجزء من إجراءات التدقيق، فقد قمنا، ضمن إجراءات أخرى، بفحص عينات معقولة من أرصدة النظم التجارية المدينة بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى الآتية:

- القيام بمراجعة الالتزام بسياسات الائتمان والتحصيل الخاصة بالشركة والاستفسار عما إذا كان هناك تغيرات عن السنوات السابقة.
- قمنا بمراجعة أعمار النظم التجارية المدينة.
- قمنا بمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدم من قبل الإدارة لتحديد الإنخفاض في القيمة.
- قمنا باختبار البيانات المدخلة المستخدمة سواء الحالية أو التاريخية وقمنا بمراجعة الافتراضات المستخدمة لإحتساب خسائر الائتمان المتوقعة.

معلومات أخرى واردة في تقرير مجلس الإدارة

إن المعلومات الأخرى تتمثل في المعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات الصادر بشأنها. إن الإدارة هي المسئولة عن هذه المعلومات الأخرى. ومن المتوقع أن يتاح لنا التقرير السنوي بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا يعبر بأي شكل عن تأكيد أو استنتاج بشأنها.

فيما يتعلق بأعمال تدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وتحديد ما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متوافقة بصورة جوهرية مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء التدقيق أو وجود أخطاء مادية بشأنها.

وإذا توصلنا، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها وفقاً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، إلى وجود أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتعين علينا رفع تقرير حول تلك الوقائع. ليس لدينا ما يستوجب التقرير عنه في هذا الشأن.

مسئوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية للشركة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت، وكذلك نظام الرقابة الداخلية التي تراه الإدارة ضرورياً يمكنها من إعداد البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كشركة مستمرة في أعمالها والإفصاح متى كان مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك.

تتمثل مسؤولية المكلفين بالحوكمة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسئوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً أي خطأ مادي في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ، وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم إتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

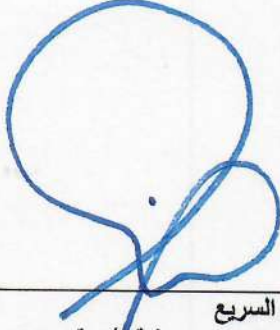
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الغش أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق بما يتناسب مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، أو التزوير أو الإهمال، أو الحذف المتعمد، أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية لدى الشركة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف الشركة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة، ضمن أمور أخرى، فيما يتعلق بنطاق وتوقيت ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا.

كما نزود أيضاً المكلفين بالحوكمة ببيان يفيد إلتزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالإستقلالية، وإبلاغهم أيضاً بشأن جميع العلاقات وغيرها من الأمور التي من المحتمل بصورة معقولة أن تؤثر على إستقلاليتنا والتدابير ذات الصلة، متى كان ذلك ومن بين الأمور التي يتم إبلاغ المكلفين بالحوكمة بها، فإننا نحدد تلك الأمور التي كان لها الأهمية خلال تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك فهي تعتبر أمور تدقيق رئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع القوانين أو اللوائح الإفصاح العلني عنها أو عندما نقرر، في حالات نادرة للغاية، عدم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا إذا ترتب على الإفصاح عنه عواقب سلبية قد تفوق المنفعة العامة المتحققة منه.

التقرير حول المتطلبات القانونية والأمر التنظيمية الأخرى

برأينا كذلك أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأن البيانات المالية الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة. وقد حصلنا على المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة وعقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتعديلاتها اللاحقة. وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة أو عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وتعديلاتها اللاحقة على وجه يؤثر مادياً في نشاط الشركة أو مركزها المالي.



هند عبدالله السريع

مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم 141
عضو في مزارز العالمية

هند عبدالله السريع
مراقب مرخص رقم 141




عبدالحسين محمد الرشيد
مراقب حسابات مرخص فئة (أ) رقم 67
Rödl الشرق الأوسط
برقان - محاسبون عالميون

18 مارس 2019
دولة الكويت

2017	2018	إيضاح	
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
400,485	261,723	5	النقد والنقد المعادل
11,767,531	12,082,218	6	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
8,944,462	9,553,193	7	المخزون
21,112,478	21,897,134		
			الموجودات غير المتداولة
1	78,626	9	موجودات غير ملموسة
304,402	578,782	10	ممتلكات ومعدات
304,403	657,408		
21,416,881	22,554,542		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة
4,667,260	4,610,172	11	دائنو مرابحات
293,897	362,848	12	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
4,961,157	4,973,020		
			المطلوبات غير المتداولة
1,194,218	902,461	11	دائنو مرابحات
238,744	265,859		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
1,432,962	1,168,320		
			حقوق الملكية
10,045,588	10,045,588	13	رأس المال
1,374,991	1,523,800	14	إحتياطي قانوني
445,207	594,016	15	إحتياطي اختياري
3,156,976	4,249,798		أرباح محتفظ بها
15,022,762	16,413,202		
21,416,881	22,554,542		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



عبد الله سعود المطيري
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

فهد سعود المطيري
رئيس مجلس الإدارة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

2017	2018	إيضاح	
			الإيرادات
16,209,326	17,054,482		المبيعات
(13,653,471)	(14,345,145)	16	تكلفة المبيعات
2,555,855	2,709,337		مجمّل الربح
133,406	103,450		إيرادات أخرى
2,689,261	2,812,787		مجموع الإيرادات
			المصروفات والأعباء الأخرى
603,364	642,470	17	مصروفات عمومية وإدارية
471,883	518,059		مصروفات تمويلية
147,206	86,826		استهلاكات واطفاءات
55,535	77,340		مخصصات
1,277,988	1,324,695		مجموع المصروفات والأعباء الأخرى
1,411,273	1,488,092		صافي ربح السنة قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت
(12,701)	(13,393)		للتقدم العلمي والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية
(14,364)	(15,331)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(35,910)	(38,328)		زكاة
1,348,298	1,421,040		ضريبة دعم العمالة الوطنية
-	-		صافي ربح السنة
1,348,298	1,421,040		الدخل الشامل الآخر
13.42	14.15	18	إجمالي الدخل الشامل
			ربحية السهم/ (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان ج -

شركة العبد للأغذية
شركة مساهمة كويتية (صامة)
الكويت

بيان التفورات في حقوق الملكية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

المجموع	أرباح محتفظ بها	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	رأس المال
13,674,464	2,090,932	304,080	1,233,864	10,045,588
1,348,298	1,348,298	-	-	-
-	(282,254)	141,127	141,127	-
15,022,762	3,156,976	445,207	1,374,991	10,045,588
15,022,762	3,156,976	445,207	1,374,991	10,045,588
(30,600)	(30,600)	-	-	-
14,992,162	3,126,376	445,207	1,374,991	10,045,588
1,421,040	1,421,040	-	-	-
-	(297,618)	148,809	148,809	-
16,413,202	4,249,798	594,016	1,523,800	10,045,588

الرصيد في 1 يناير 2017
صافي ربح السنة
المحول للإحتياطيات
الرصيد في 31 ديسمبر 2017

الرصيد في 1 يناير 2018
تسوية إنتقالية عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية
(9) في 1 يناير 2018 (إيضاح - 6)
الرصيد في 1 يناير 2018 "معدل"

صافي ربح السنة
المحول للإحتياطيات
الرصيد في 31 ديسمبر 2018

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بيان التدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي"

2017	2018	إيضاح
1,348,298	1,421,040	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية صافي ربح السنة
		تعديلات:
147,206	86,826	استهلاكات واطفاءات
-	17,900	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
25,109	27,115	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
471,883	518,059	مصروفات تمويلية
1,992,496	2,070,940	ربح العمليات قبل احتساب أثر التغير في بنود رأس المال العامل
(851,485)	(363,187)	نم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
(811,019)	(608,731)	المخزون
45,720	68,951	نم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
375,712	1,167,973	صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
		التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
-	(85,000)	موجودات غير ملموسة
-	(354,831)	ممتلكات ومعدات
-	(439,831)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
(98,713)	(348,845)	دائنو مرابحات
(471,883)	(518,059)	مصروفات تمويلية مدفوعة
(570,596)	(866,904)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(194,884)	(138,762)	صافي النقص في النقد والنقد المعادل
595,369	400,485	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
400,485	261,723	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

1- تأسيس الشركة ونشاطها

تأسست شركة العيد للتجارة العامة والمقاولات (عبد الله سعود مرضي المطيري وشركاه) كشركة ذات مسؤولية محدودة - بموجب عقد التأسيس المؤرخ في 4 مارس 1994 وعقود التعديل اللاحقة. وقد تم تحويل الكيان القانوني للشركة من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة (عامة) تحت اسم شركة العيد للأغذية بموجب عقد التأسيس المؤرخ في 2 يونيو 2004 مع تحويل كافة الأصول والالتزامات إلى الشركة الجديدة بعد تقييمها من قبل خبير مستقل.

إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:

- إدارة وتشغيل جميع الأعمال المتعلقة بالتجهيزات الغذائية في المطاعم والمستشفيات والمدارس والجامعات والشركات والمصانع والمعسكرات والحدائق والمجمعات التجارية والسكنية والنوادي والمعاهد ومدن الملاهي وبيوت الضيافة ودور الإقامة والمسارح ودور السينما والمشروعات الترويحية والرياضية والسياحية والمحلات وذلك بمختلف الدرجات والمستويات شاملاً جميع الخدمات الأصلية والمساعدة والمرافق الملحقة بها وغيرها من الخدمات اللازمة لها سواء كان ذلك بطريق مباشر أو القيام بها لحساب الغير.
- تصنيع الأطعمة والمشروبات والمواد الغذائية والاستهلاكية الأخرى (وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للصناعة) واستيرادها وبيعها وتعبئتها وتخزينها وتوزيعها بالطريقة التي تراها الشركة مناسبة بالجملة أو المفرد.
- فتح وإدارة المطاعم بما فيها مطاعم الوجبات السريعة.
- شراء واستيراد الأجهزة والمستلزمات والمعدات اللازمة لتنفيذ أغراض الشركة.
- تمثيل الشركات والدخول في المناقصات المشابهة لهذه الأغراض.
- تملك المنقولات والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح لها وفق القانون.
- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة.

ويكون للشركة مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت وفي الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاوّل أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

عنوان الشركة المسجل : العارضية - صندوق بريد 41081 ، الرمز البريدي 85851 الكويت.

إن الشركة مملوكة ملكية مباشرة بنسبة 51% لصالح شركة مجموعة دلان القابضة ش.م.ك (قابضة).

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 18 مارس 2019.

إن الجمعية العمومية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2- تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية "IFRS" الجديدة والمعدلة

(2/1)

المعايير التي دخلت حيز التنفيذ مؤخراً والتعديلات والتحسينات التي طرأت عليها قامت الشركة باعتماد وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 اعتباراً من 1 يناير 2018. نوضح أدناه طبيعة التغييرات التي ظهرت نتيجة لإعتماد وتطبيق هذه المعايير المحاسبية الجديدة مع بيان مدى تأثيرها. هناك العديد من التعديلات والتفسيرات الأخرى التي سوف يتم تطبيقها للمرة الأولى في عام 2018 ، بيد أن هذه التعديلات والتفسيرات ليس لها تأثير على البيانات المالية للشركة.

لم تقم الشركة بالتطبيق المبكر لأية معايير أو تفسيرات أو تعديلات صدرت ولم يحن موعد سريانها بعد.

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 - إيرادات عقود العملاء
إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 قد ألغى المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 "عقود الإنشاء" ومعيار المحاسبة الدولي رقم 18 "الإيراد" إضافة إلى الإفصاحات والتفسيرات ذات الصلة. يتم تطبيق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناجمة عن عقود العملاء مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة. ينطوي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 على خمس خطوات يمكن الإعتماد عليها عند الاعتراف بالإيراد الناجم عن عقود العملاء ، حيث يتطلب ذلك أن يتم الاعتراف بالإيراد بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع الشركة أن تحصل عليه نظير تحويل البضاعة أو الخدمات إلى العميل.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 أنه يتعين على المنشأة حال قيامها بتطبيق كل خطوة من الخطوات الخمس المحددة على عقود العملاء أن تقوم بممارسة الأحكام مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الوقائع والظروف ذات الصلة التي توافرت. كما يحدد المعيار المحاسبة الخاصة بالتكاليف الإضافية الخاصة بإبرام العقد والتكاليف المرتبطة مباشرة بتنفيذ العقد. علاوة على أن المعيار يتطلب أيضاً عرض إفصاحات شاملة. قامت الشركة بإعتماد وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 15 باستخدام طريقة التأثير المتراكم (بدون الوسائل العملية) ، بحيث يكون تأثير التطبيق المبدئي لهذا المعيار المعترف به هو نفس تاريخ التطبيق المبدئي له كما في يناير 2018). وبناء على ذلك ، لم يتم إعادة عرض المعلومات المعروضة لعام 2017 - أي أنه قد تم عرضها كما تم سابقاً ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 11 والتفسيرات ذات الصلة ، علاوة على ذلك ، فإن متطلبات الإفصاح في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 لم يتم تطبيقها بشكل عام على معلومات المقارنة.

لا يوجد تأثير ملموس نتيجة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر أو بيان المركز المالي.

• المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" الذي تم إصداره قد حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية : " الإعراف والقياس" وذلك للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 ، مع الجمع بين الجوانب الثلاثة للمحاسبة الخاصة بالأدوات المالية: التصنيف والقياس ، إنخفاض القيمة ومحاسبة التحوط. (إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 له تأثير على الرصيد الافتتاحي للإحتياطات والأرباح المحتفظ بها) كما هو مبين أدناه تفصيلاً.

أ. تصنيف وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية

يشتمل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على ثلاثة فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية ، يتم قياس هذه الفئات بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الآخر والقيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة. يستند تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بشكل عام على نموذج العمل الذي يتم فيه إدارة الأصول المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يلغي الفئات السابقة الواردة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، القروض والمدنيين والمتاحة للبيع) وبموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، فإنه لا يتم فصل المشتقات الواردة بالعقود إذا كان العقد الأساسي أصل مالي حسب نطاق المعيار. في هذه الحالة يتم بدلاً من ذلك تقييم الأداة المالية المختلطة ككل لغرض هذا التصنيف.

يظل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 محتفظاً إلى حد كبير بالمتطلبات الحالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الخاصة بتصنيف وقياس الإلتزامات المالية.

يوضح الجدول التالي والإيضاحات المرفقة أدناه فئات القياس الأصلية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وذلك لكل فئة من الأصول المالية والإلتزامات المالية للشركة كما في 1 يناير 2018.

(i) تصنيف وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية

إن الجدول التالي يوضح إعادة تبويب القيم الدفترية للموجودات المالية من التصنيف طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وذلك من خلال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بداية من 1 يناير 2018.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018	إعادة التصنيف	التصنيف طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 كما في 31 ديسمبر 2017	التكلفة المطفأة
11,736,931	-	11,767,531	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
400,485	-	400,485	النقد والنقد والمعادل
12,137,416	-	12,168,016	مجموع الموجودات المالية

إن الجدول التالي يوضح إعادة تبويب القيم الدفترية للمطلوبات المالية من التصنيف طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 إلى التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وذلك من خلال تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بداية من 1 يناير 2018.

القيمة الدفترية طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	القيمة الدفترية طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39	التصنيف الجديد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	التصنيف طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39	بالدينار الكويتي
		المطلوبات المالية الأخرى	المطلوبات المالية الأخرى	المطلوبات المالية ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
293,897	293,897			
		المطلوبات المالية الأخرى	المطلوبات المالية الأخرى	دائنو مرابحات
5,861,478	5,861,478			
6,155,375	6,155,375			مجموع المطلوبات المالية

ب. انخفاض قيمة الأصول المالية

من خلال تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ، فإنه يتم إحلال نموذج "الخسارة المتكبدة" الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 بنموذج "خسارة الائتمان المتوقعة". ينطبق نموذج انخفاض القيمة الجديد على الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والأصول التعاقدية واستثمار أدوات الدين بالقيمة العادلة في بيان الدخل الشامل الأخرى، ولكنه لا ينطبق على الاستثمار في أدوات حقوق الملكية. وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 ، يتم إثبات خسائر الائتمان في وقت سابق عما هو وارد وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.

أثر تطبيق نموذج انخفاض القيمة الجديد

فيما يتعلق بالذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى حال تطبيق نموذج انخفاض القيمة الوارد بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، فإنه من المتوقع بشكل عام زيادة خسائر الانخفاض في القيمة لتصبح أكثر تقلباً.

إنتهت الشركة إلى أن تطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 كما في 1 يناير 2018 قد نتج عنه وجود مخصص انخفاض اضافي قدرة 30,600 دينار كويتي محمل على الأرباح المحتفظ بها كما في 1 يناير 2018 وتم تحميل السنة بمبلغ 17,900 دينار كويتي كما هو مبين بإيضاح (6) حول البيانات المالية.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

ج. الانتقال

من خلال استخدام طريقة الأثر المتراكم تم تطبيق التغييرات التي طرأت على السياسات المحاسبية نتيجة تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وقد تم إعفاء الشركة من إعادة بيان معلومات المقارنة للفترة السابقة.

يتم إثبات الفروق في القيم الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة عن اعتماد وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في الأرباح المحتفظ بها كما في 1 يناير 2018. وبناءً على ذلك ، فإن المعلومات المقدمة لعام 2017 لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، غير أنها تعكس فقط متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 .

تم إجراء التقييم على أساس الوقائع والظروف التي توافرت في تاريخ التطبيق المبني.

• التفسير رقم 22 الصادر عن لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشأن معاملات العملات الأجنبية والمقابل المقدم

يوضح التفسير أنه في حال قيام المنشأة بتحديد سعر الصرف الفوري لغرض استخدامه للاعتراف المبني بالأصل غير النقدي أو المصاريف أو الدخل (أو جزء منه) الخاص به وعدم الاعتراف بالأصول أو الإلتزامات غير النقدية المرتبطة بالمقابل المقدم ، فإن تاريخ المعاملة هو تاريخ الاعتراف المبني بالأصل أو الإلتزام غير النقدي المرتبط بعملية المقابل المقدم. في حال وجود العديد من عمليات الدفع والإستلام المقدم ، فإنه يتعين على المنشأة تحديد تاريخ المعاملة الخاصة بكل عملية دفع أو إستلام مقدم. هذا التفسير ليس له أي تأثير على البيانات المالية للشركة.

(2/2) المعايير الجديدة والمعدلة التي صدرت ولم تدخل حيز التنفيذ بعد والقابلة للتطبيق المبكر إن معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة أدناه ("المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" أو "المعايير") القابلة للتطبيق المبكر للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ولم تدخل حيز التنفيذ حتى فترة لاحقة.

أ) التطبيق المتوقع أن يكون له تأثير على البيانات المالية للشركة (لاحقاً):

• المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في يناير 2016 ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 "عقود الإيجار" وايضاً التفسير رقم 4 الصادر عن لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لتحديد ما إذا كان الترتيب يحتوي على عقد إيجار وعلى التفسير رقم 15 الصادر عن لجنة المعايير الدولية حوافز التأجير التشغيلي و التفسير رقم 27 الصادر عن لجنة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وذلك لتقييم طبيعة المعاملات التي تشكل النموذج القانوني للتأجير. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 يحدد مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح الخاصة بعقود الإيجار ، كما يتطلب من المستأجرين إدراج جميع عقود الإيجار وفق نموذج واحد في الميزانية العمومية كما هو الحال بالنسبة لعقود التأجير التمويلي حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. يتضمن المعيار إستثنائين بالنسبة للمستأجرين - الإستثناء الأول هو لصالح إيجار الأصول "ذات القيمة المنخفضة" (مثل: الحواسيب الشخصية) والإستثناء الثاني يتعلق بعقود الإيجار قصيرة الأجل (مثل عقود الإيجار لمدة 12 شهراً أو أقل). وفيه يعترف المستأجر في تاريخ إبرام عقد الإيجار بإلتزامه بدفع قيمة الإيجار المحددة مع حق استخدام الأصل خلال مدة الإيجار. كما أنه يتطلب من المستأجرين الاعتراف بشكل منفصل بمصروفات الفائدة المضافة إلى قيمة عقد الإيجار وايضاً مصاريف إهلاك الأصول. إضافة إلى أنه يتطلب من المستأجرين أيضاً إعادة تقييم الإلتزام المالي الخاص بعقد الإيجار عند وقوع أحداث معينة (على سبيل المثال ، حدوث تغيير في مدة عقد الإيجار ، تغيير في قيمة الإيجار المستقبلي نتيجة لحدوث تغيير في المؤشر أو السعر الذي يستخدم لتحديد تلك القيم المالية). سوف يعترف المستأجر بشكل عام بمبلغ إعادة تقييم الإلتزام الإيجار كتعديل لحق استخدام الأصول.

لا يوجد تغيير جوهري في محاسبة المؤجرين بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عن المحاسبة الحالية بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. سوف يستمر المؤجرون في تصنيف جميع عقود الإيجار باستخدام مبدأ التصنيف نفسه كما هو الحال في معيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع التمييز بين نوعين من عقود الإيجار: التأجير التشغيلي والتأجير التمويلي.

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 والذي يُطبق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019 ، من المستأجرين والمؤجرين تقديم إفصاحات أكثر شمولية من تلك الإفصاحات المطلوبة بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي رقم 17. تقوم الشركة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 على بياناتها المالية لاحقاً.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

(ب) التطبيق المتوقع ألا يكون له تأثير على البيانات المالية للشركة:

التاريخ سريان المعيار والتعديل	الوصف
1 يناير 2019	<ul style="list-style-type: none"> التفسير رقم 23 "عدم التيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل" التعديلات التي طرأت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9: "مزاياء الدفع مقدماً مع التعويض السلبي" التعديلات التي طرأت على معيار المحاسبة الدولي رقم (19): "تعديل الخطة أو التقيد أو التسوية" التعديلات التي طرأت على معيار المحاسبة الدولي رقم 28: "المنافع طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة" دورة التحسينات السنوية 2015-2017 (صدرت في ديسمبر 2017).
1 يناير 2021	<ul style="list-style-type: none"> التعديلات التي طرأت على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 - "دمج الأعمال" التعديلات التي طرأت على تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية 11 "الترتيبات المشتركة" التعديلات التي طرأت على تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل" التعديلات التي طرأت على تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 23 "تكاليف الاقتراض" المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17 "عقود التأمين"
لم يتم تحديد تاريخ السريان بعد	<ul style="list-style-type: none"> التعديلات التي طرأت على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: "بيع أو المساهمة في الأصول بين المستثمر والشركة الزميلة أو المشروع المشترك".

3- السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية هي كما يلي:

(3/1)	<p>أسس إعداد البيانات المالية</p> <p>تم إعداد هذه البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية (IFRIC) ومتطلبات قانون الشركات بدولة الكويت وتعديلاته اللاحقة.</p> <p>إن السياسات المحاسبية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية متسقة مع تلك المستخدمة في إعداد البيانات المالية السنوية للسنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء اعتباراً من 1 يناير 2018.</p> <p>تم إعداد هذه البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية متبعين مبدأ الاستحقاق، كما تم عرض هذه البيانات المالية بالدينار الكويتي.</p> <p>إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وإفتراضات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات خلال الفترة الصادرة عنها التقرير. كما يتطلب أيضاً من الإدارة ممارسة بعض من أحكامها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية. إن المناطق التي تتخللها درجة عالية من الإفتراضات أو التعقيد أو حيث تكون التقديرات والإفتراضات جوهرية بالنسبة للبيانات المالية مبيّنة في إيضاح رقم (4).</p>
-------	--

(3/2)	<p>تحقق وعدم تحقق الموجودات والمطلوبات المالية</p> <p>يتم تحقق الأصل المالي أو الإلتزام المالي عندما تصبح الشركة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية. كما لا يتم تحقق أصل ما عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بتحويل كافة مخاطر ومزايا الملكية أو عندما لا تقوم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية ولم يعد لها سيطرة على الأصل. ولا يتحقق الإلتزام المالي عند الإغفاء من الإلتزام المحدد بموجب العقد أو عند إلغائه أو إنتهاء صلاحيته.</p>
-------	---

- (3/3) **الإلتزامات المالية/حقوق الملكية**
يتم لاحقاً قياس وتسجيل الإلتزامات المالية، غير تلك المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم تصنيف حصة الملكية كإلتزامات مالية في حال وجود التزام تعاقدي لتسليم النقد أو أصل مالي آخر.
- (3/4) **النقد والنقد المعادل**
يتم تصنيف النقد بالصندوق، والودائع تحت الطلب ولأجل لدى البنوك التي لا تتجاوز آجال استحقاقها الأصلية ثلاثة أشهر بالصافي من تسهيلات السحب البنكي على المكشوف كنقد ونقد معادل في بيان التدفقات النقدية.
- (3/5) **ذمم تجارية مدينة**
تدرج الذمم التجارية المدينة بالقيمة الاسمية ناقصا المخصص لقاء أي مبالغ مشكوك في تحصيلها. تقوم الشركة بشكل مستمر بقياس مخصص خسارة انخفاض في قيمة الذمم التجارية المدينة بمبلغ مساوي للخسارة الائتمانية المتوقعة.
- (3/6) **المخزون**
يتم تقييم المخزون على أساس سعر التكلفة أو صافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل بعد عمل مخصص لأية بنود متقادمة وبطيئة الحركة، ويتم احتساب التكلفة على أساس الوارد أولاً أو لأ بصرفه أولاً، تتضمن تكلفة الشراء سعر الشراء والرسوم الاستيرادية والنقل والمناولة والتكاليف المباشرة الأخرى.
- (3/7) **الموجودات غير الملموسة**
إن الموجودات غير النقدية المحددة والتي يتم اقتناؤها لأغراض النشاط ويكون لها منافع مستقبلية متوقعة يتم إعتبارها موجودات غير ملموسة. إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار غير المحددة لا يتم إطفائها ويتم مراجعتها سنوياً لتحديد وجود انخفاض في قيمتها.
يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر محدد على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها وهي 10 سنوات.
لغرض تحديد الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات لأقل مستوي يمكن عنده تحديد تدفقات نقدية بشكل مستقل لتلك الشركة من الموجودات. في حال وجود مؤشر على أن القيمة الدفترية للموجودات غير الملموسة أكبر من قيمته الممكن إستردادها، يتم تخفيض الأصول لقيمتها الممكن إستردادها وتدرج خسارة الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخرى.
- (3/8) **الممتلكات والمعدات**
تدرج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم. وتقوم الإدارة بمراجعة القيمة الاستردادية للممتلكات والمعدات بتاريخ المركز المالي. وإذا انخفضت القيمة الاستردادية للممتلكات والمعدات عن القيمة الدفترية يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى القيمة الاستردادية في الحال وإذا تغيرت الأعمار الإنتاجية عن الأعمار المقدرة لها فإنه يتم تغيير الأعمار الإنتاجية من بداية السنة التي حدث بها التغيير بدون أثر رجعي.
تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لها.
تستهلك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت لتخفيض قيمتها إلى القيمة التخريدية لها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة وفيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات:
- | | | |
|-------------|----|-------|
| مباني | 20 | سنة |
| آلات ومعدات | 5 | سنوات |
| سيارات | 5 | سنوات |
| ديكورات | 5 | سنوات |
- تدرج الممتلكات تحت الإنشاء لأغراض الإنتاج، الإيجار أو لأغراض إدارية أو لأغراض لم تحدد بعد بالتكلفة ناقصاً أي خسائر محققة نتيجة انخفاض القيمة. وتشتمل التكلفة على الأتعاب المهنية. يبدأ إستهلاك هذه الممتلكات، على نفس أساس احتساب الممتلكات الأخرى، حينما يتم تجهيز الممتلكات لإستخدامها المزمع.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

- (3/9) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الشركة غير المالية في تاريخ المركز المالي لغرض تحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة. في حال توافر هذا الدليل ، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات ويتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر عندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجودات قيمتها القابلة للاسترداد.
- يتم إثبات عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة في سنوات سابقة كإيراد في حالة وجود دلالة على أن خسارة الانخفاض المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو أنها قد انخفضت.
- (3/10) داننو مرابحات
يتم الاعتراف بالمرابحات بالقيمة التي يتم استلامها من العقود مخصصاً منها تكاليف المعاملة، لاحقاً يتم قياس المرابحة بالتكلفة المضافة على أن يتم تحميل الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة الواجبة السداد في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر على مدار فترة ذلك التمويل باستخدام طريقة معدل التكلفة الفعلي.
- (3/11) ندم دائنة ومطلوبات
تدرج الندم الدائنة والمطلوبات بالقيمة الاسمية.
- (3/12) مخصص مكافأة نهاية الخدمة
يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للعاملين طبقاً لقانون العمل في القطاع الأهلي والعقود المبرمة وعلى فرض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ المركز المالي. إن هذا الالتزام غير ممول وتوقع الإدارة ان تنتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً لالتزام الشركة المتعلق بمكافآت نهاية الخدمة عن خدمات العاملين السابقة والحالية.
- (3/13) حقوق الملكية والإحتياطات
- يتمثل رأس المال في القيمة الاسمية للأسهم التي تم إصدارها ودفعها.
- يتكون الإحتياطي القانوني والإختياري من مخصصات لأرباح الفترة الحالية والسابقة وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة.
- تتضمن الأرباح المحتفظ بها كافة الأرباح والخسائر للفترة الحالية والسابقة. وجميع المعاملات مع مالكي الشركة تسجل بصورة منفصلة ضمن حقوق الملكية.
- (3/14) تحقق الإيرادات
- يتم الاعتراف بالإيراد إما في وقت معين أو بمرور الوقت ، عندما تلبية الشركة التزامات الأداء عن طريق نقل الخدمات الموعودة إلى عملائها. ويتم تحديد إجمالي سعر المعاملة للعقد بين التزامات الأداء المختلفة بناءً على أسعار البيع النسبية القائمة بذاتها. سعر المعاملة للعقد يستثنى أي مبالغ يتم جمعها نيابة عن أطراف ثالثة، كما تلبية الشركة التزامات الأداء عن طريق الخدمات الموعودة إلى عملائها. وتقوم الشركة بالاعتراف بمطلوبات العقد للمبالغ المستلمة فيما يتعلق بالتزامات الأداء غير المرضية وتقدم هذه المبالغ (إن وجدت)، كمطلوبات أخرى في بيان المركز المالي. وبالمثل، إذا أوفت الشركة بالتزام أداء قبل أن تحصل على المقابل ، تعترف الشركة إما بأصل عقد أو مستحق (إن وجد)، في بيان المركز المالي الخاص بها، اعتماداً على ما إذا كان هناك شيء آخر غير مرور الوقت مطلوب قبل استحقاق المبالغ.
- تحتسب بنود الإيرادات الأخرى عند اكتسابها في الوقت الذي يتم فيه تقديم الخدمات المتعلقة بها و/أو على أساس شروط الاتفاق التعاقدية لكل نشاط.
- (3/15) تكاليف الإقتراض
- تحتسب العوائد على القروض والتسهيلات على أساس مبدأ الاستحقاق ويتم الاعتراف بها في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في الفترة التي يتم تكبدها فيها.
- يتم رسملة تكاليف الإقتراض التي تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل كجزء من تكلفة ذلك الأصل وتبدأ رسملة هذه التكاليف عندما يجري تكبد النفقات على الأصل وتكبد تكاليف الإقتراض وتكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل قيد التنفيذ ويتم إيقاف الرسملة عندما تستكمل بشكل جوهري كافة النشاطات الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للاستخدام المقصود أو البيع.
- يتم الاعتراف بتكاليف الإقتراض التي لا تعزى مباشرة إلى تملك أو إنشاء أو إنتاج أصل مؤهل كمصروف في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

(3/16) مخصصات
يتم الاعتراف بالمخصص حينما يكون لدى الشركة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث سابق ، من المحتمل أنه يتطلب تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام ، ويمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ ذلك الالتزام ، ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل مركز مالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي.

(3/17) العملات الأجنبية
إن العملة الرئيسية المستخدمة للشركة هي " الدينار الكويتي" وبالتالي يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي. يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب سعر التحويل السائد بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المركز المالي. يتم تسجيل الفروقات الناتجة من تحويل العملات الأجنبية في بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الأخر.

(3/18) حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يتم الاعتراف بحصة الشركة الخاصة بمؤسسة الكويت للتقدم العلمي كمصروف وتحتسب بواقع 1% من الربح بعد التحويل إلى الإحتياطي القانوني وقبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، ضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة.

(3/19) مساهمة الزكاة
يتم الاعتراف بحصة الشركة الخاصة بالزكاة كمصروف وتحتسب وفقا لقرار وزارة المالية رقم 58/2007 و 46/2006.

(3/20) ضريبة دعم العمالة الوطنية
يتم الاعتراف بحصة الشركة الخاصة بضريبة دعم العمالة الوطنية كمصروف وتحتسب وفقا لقرار وزارة المالية رقم 24/ 2012 والقانون رقم 19/2000.

(3/21) الإلتزامات والموجودات المحتملة
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة في البيانات المالية ويتم الإفصاح عنها فقط ما لم يكن هناك إمكانية حدوث تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية مستبعداً، كما لا يتم الاعتراف بالموجودات المحتملة ويتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية منها مرجحاً.

4- الأحكام المحاسبية الهامة والأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات
إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة وضع تقديرات وإفترضات قد تؤثر على المبالغ الواردة في هذه البيانات المالية، حيث أن النتائج الفعلية قد تختلف عن تلك التقديرات. كما يتطلب من الإدارة تطبيق بعض من أحكامها وتقديراتها خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة. إن الأحكام والتقديرات الهامة بالنسبة للبيانات المالية هي:

التقديرات

إلتزامات محتملة/مطلوبات

تنشأ الإلتزامات المحتملة نتيجة أحداث ماضية يتأكد وجودها فقط بوقوع أو عدم وقع حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تقع بالكامل ضمن سيطرة الشركة. يتم تسجيل مخصصات الإلتزامات عندما تعتبر الخسارة محتملة ويمكن تقديرها بصورة معقولة. إن تحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص من عدمه مقابل أية إلتزامات محتملة يستند إلى أحكام الإدارة.

الأسباب الرئيسية لعدم التأكد من التقديرات

إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة والأعمار الإنتاجية

تقوم إدارة الشركة سنوياً بإختبار إنخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير ملموسة طبقاً للسياسات المحاسبية المبينة في إيضاح 3. يتم تحديد القيمة المستردة لأصل ما على أساس طريقة الإستخدام. تستخدم هذه الطريقة توقعات حول التدفقات النقدية المقدرة على مدى العمر الإنتاجي المقدر للأصل المخصص بإستخدام معدلات السوق.

تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة ومبالغ الإستهلاك والإطفاء المتعلقة بها. سيتغير كل من مبلغ الإستهلاك والإطفاء المحمل للسنة بشكل كبير إذا كان العمر الإنتاجي الفعلي يختلف عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصل.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

النقد والنقد المعادل		2017	2018
نقد بالصندوق		67,384	69,297
حسابات جارية لدى البنوك		333,101	192,426
		400,485	261,723
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى		2017	2018
ذمم تجارية مدينة		9,183,326	9,639,227
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها		(402,320)	(450,820)
شيكات تحت التحصيل		8,781,006	9,188,407
تأمينات مستردة		2,972,717	2,834,722
		13,808	59,089
		11,767,531	12,082,218

عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في 1 يناير 2018، قامت الشركة بتقييم خسائرها الإئتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وقامت بتسجيل مبلغ 17,900 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، كما قامت بتسجيل المبلغ الإضافي للإنخفاض في القيمة البالغ 30,600 دينار كويتي في الأرصدة المدينة وتم تسوية هذا المبلغ في الأرباح المحتفظ بها الإفتتاحية. حيث لا توجد ذمم يتعدى مداها 365 يوم كما هو مبين في الجدول أدناه لأعمار الذمم التجارية المدينة كما في 31 ديسمبر:

2018					
الإجمالي	120 > يوماً	120-90 يوماً	90-60 يوماً	60-30 يوماً	30 خلال يوماً
9,639,227	4,842,796	1,184,787	1,174,796	1,363,306	1,073,542
2017					
الإجمالي	120 > يوماً	120-90 يوماً	90-60 يوماً	60-30 يوماً	30 خلال يوماً
9,183,326	4,535,518	951,349	1,100,552	1,422,349	1,173,558

لغرض تحليل المخاطر، قامت الشركة بتقسيم محافظتها الخاصة بالمدينون و الأرصدة المدينة الأخرى إلى مجموعتين فرعيتين وهي "ذمم مدينة من شركات" و "ذمم مدينة من أفراد" وذلك بناءً على الخسارة الإئتمانية التاريخية وأنماط الاسترداد من العملاء.

يوضح الجدول التالي الحركة على الخسائر الإئتمانية (ضمن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها) خلال عمر المدينين والأرصدة المدينة الأخرى والتي تم الاعتراف بها وفقاً للنهج العام الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 9:

2018			المجموع
ذمم مدينة من أفراد	ذمم مدينة من شركات	الرصيد في بداية السنة	
96,418	305,902	305,902	402,320
30,600	-	-	30,600
10,900	7,000	7,000	17,900
137,918	312,902	312,902	450,820

أثر الانتقال لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9
الخسارة الإئتمانية المتوقعة المحملة للسنة
الرصيد في نهاية السنة

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

2017			
المجموع	ذمم مدينة من أفراد	ذمم مدينة من شركات	
402,320	96,418	305,902	الرصيد في بداية السنة
402,320	96,418	305,902	الرصيد في نهاية السنة

إن الحد الأقصى للإنكشاف لمخاطر الائتمان كما في تاريخ بيان المركز المالي مبين في إيضاح 22 حول هذه البيانات المالية. لم ينقضي تاريخ استحقاق ولم تنخفض قيمة الفئات الأخرى ضمن الذمم المدينة والأخرى.

-7 المخزون

2017	2018	
5,574,713	5,984,711	بضاعة آخر المدة
(114,460)	(114,460)	مخصص البضاعة الراكدة
5,460,253	5,870,251	
3,484,209	3,682,942	بضاعة بالطريق
8,944,462	9,553,193	

-8 معاملات مع أطراف ذات صلة

إن المعاملات مع أطراف ذات صلة هي المعاملات التي تتم مع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للشركة وأفراد عائلاتهم المقربين والشركات التي يملكون فيها حصصاً رئيسية أو يستطيعون ممارسة نفوذاً هاماً عليها. إن شروط هذه المعاملات تعتمد من قبل مجلس إدارة الشركة. كما أن المعاملات مع الأطراف ذات صلة تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

إن الشركة مملوكة ملكية مباشرة بنسبة 51% لصالح شركة مجموعة دلقان القابضة ش.م.ك (قابضة).

وتتلخص أرصدة المعاملات التي تمت مع أطراف ذات صلة والمدرجة ضمن البيانات المالية فيما يلي:

بيان المركز المالي

لا يتضمن بيان المركز المالي أي أرصدة لأطراف ذات صلة.

بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر

2017	2018	
24,000	24,000	مكافآت ومزايا الإدارة العليا: رواتب ومزايا أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

9- موجودات غير ملموسة

يتمثل هذا البند في فروغ محلات والتي يتم إطفائها على العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 10 سنوات وهي كما يلي:

2017	2018	
		التكلفة
850,017	850,017	الرصيد في 1 يناير
-	85,000	إضافات
-	(491,000)	إستبعادات
850,017	444,017	الرصيد في 31 ديسمبر
		الإطفاء المتراكم
765,009	850,016	الرصيد في 1 يناير
85,007	6,375	المحمل على السنة
-	(491,000)	إستبعادات
850,016	365,391	الرصيد في 31 ديسمبر
1	78,626	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر

إن الاستبعادات المنكورة أعلاه تم إستبعادها بالتكلفة لإغلاق تلك المحلات ولا يوجد أثر علي بيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر نتيجة لهذه الإستبعادات.

(12)

شركة العيد للأغذية
شركة مساهمة كويتية (صامة)
الكويت

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

المجموع	ديورات	سيارات	آلات ومعدات	مباني	
2,036,066	425,642	419,815	290,609	900,000	التكلفة
354,831	38,454	109,935	206,442	-	الرصيد في 1 يناير 2018
(654,480)	(297,990)	(170,600)	(185,890)	-	إضافات
1,736,417	166,106	359,150	311,161	900,000	إستبعادات
					الرصيد في 31 ديسمبر 2018
1,731,664	425,640	385,416	290,608	630,000	الاستهلاك المتراكم
80,451	5,168	24,804	5,479	45,000	الرصيد في 1 يناير 2018
(654,480)	(297,990)	(170,600)	(185,890)	-	المحمل على السنة
1,157,635	132,818	239,620	110,197	675,000	إستبعادات
					الرصيد في 31 ديسمبر 2018
578,782	33,288	119,530	200,964	225,000	صافي القيمة الدفترية
304,402	2	34,399	1	270,000	في 31 ديسمبر 2018
					في 31 ديسمبر 2017

- إن المباني مرهونة مقابل مراحات (إيضاح - 11).
- إن القيمة العادلة للمباني تبلغ 960,000 دينار كويتي في نهاية السنة المالية وقد تم تقديرها إستناداً إلى عدد 2 تقييم من مقيمين مستقلين إحداهما بنك محلي . إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالمباني مبنية بإيضاح (3/8) حول البيانات المالية.
- إن الاستبعادات المذكورة أعلاه تم استبعادها بالتكلفة بموجب قرار مجلس الإدارة ولا يوجد أثر على بيان الربح أو الخسارة والخل الشامل الأخر.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

11- دائنو مرابحات

يتمثل هذا البند في قيمة مرابحات مع مؤسسات مالية إسلامية.

إن الأقساط التي تستحق السداد خلال سنة من تاريخ المركز المالي تم تصنيفها ضمن المطلوبات المتداولة والتي تستحق بعد ذلك تم إظهارها ضمن المطلوبات غير المتداولة كما يلي :

2017	2018	
4,667,260	4,610,172	الجزء المتداول
1,194,218	902,461	الجزء غير المتداول
5,861,478	5,512,633	

يتراوح معدل التكلفة الفعلي في تاريخ المركز المالي ما بين 8 % إلى 8.5% (2017: 8% إلى 8.5%).

إن المرابحات ممنوحة مقابل الكفالة الشخصية والتضامنية للمساهمين (شركة مجموعة دلقان القابضة ش.م.ك (قابضة)) بالإضافة إلى رهن العقار الخاص بالشركة الواقع بمنطقة العارضية ورهن أسهم مملوكة لطرف ذو صلة.

12- ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018	
30,426	32,325	مخصص أجازات
48,265	61,658	مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
65,611	80,942	زكاة
149,595	187,923	ضريبة دعم العمالة الوطنية
293,897	362,848	

13- رأس المال

حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل مبلغ 10,045,588 دينار كويتي موزعاً على 100,455,880 سهم قيمة كل سهم 100 فلس كويتي وجميع الأسهم نقدية.

14- احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل احتساب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية إلى الاحتياطي القانوني، ويجوز وقف هذا الاستقطاع عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي حددها القانون.

15- احتياطي اختياري

وفقاً للنظام الأساسي للشركة يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل احتساب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصّة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة وضريبة دعم العمالة الوطنية إلى حساب الاحتياطي الاختياري ويجوز وقف هذا الاقتطاع بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

		تكلفة المبيعات
2017	2018	
4,973,498	5,574,713	مخزون أول المدة
14,254,686	14,755,143	المشتريات
19,228,184	20,329,856	
(5,574,713)	(5,984,711)	مخزون آخر المدة
13,653,471	14,345,145	

		مصرفات عمومية وإدارية
2017	2018	
396,447	444,804	تكلفة الموظفين
134,788	117,116	إيجارات
22,238	27,198	مصرفات صيانة
15,733	17,527	بريد وهاتف
34,158	35,825	أخرى
603,364	642,470	

		ربحية السهم/ (فلس)
يتم احتساب ربحية السهم بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة وذلك كما يلي:		

2017	2018	
1,348,298	1,421,040	صافي ربح السنة
100,455,880	100,455,880	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة والقائمة خلال السنة
13.42	14.15	ربحية السهم/ (فلس)

		الإلتزامات المحتملة
توجد على الشركة التزيمات محتملة بتاريخ المركز المالي كما يلي :		

2017	2018	
200,063	155,063	خطابات ضمان

		التوزيعات المقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
اقترح مجلس الإدارة بتاريخ 18 مارس 2019 عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (لاشيء) وعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (لاشيء).		

إن هذه الاقتراحات خاضعة لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

		الجمعية العمومية للمساهمين
انعقدت الجمعية العمومية العادية للمساهمين بتاريخ 30 أبريل 2018 والتي اعتمدت البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وكذلك عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017.		

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

22- الأدوات المالية وإدارة المخاطر

فئات الأدوات المالية

تتعامل الشركة ضمن نشاطها الإعتيادي في مجموعة من الأدوات المالية تم تصنيفها في بيان المركز المالي ضمن الموجودات والمطلوبات المالية كما يلي:

الموجودات المالية

2017	2018	
400,485	261,723	النقد والنقد المعادل
11,767,531	12,082,218	ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى
12,168,016	12,343,941	

المطلوبات المالية

2017	2018	
5,861,478	5,512,633	دائنو مرابحات
293,897	362,848	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
6,155,375	5,875,481	

القيمة العادلة للأدوات المالية

تمثل القيمة العادلة للأدوات المالية المبالغ التي يمكن أن يستبدل بها أصل أو يسدد بها إلزام بين أطراف ذوي دراية كافية ورغبة في التعامل على أسس متكافئة. وقد استخدمت الشركة الإفتراضات والطرق المتعارف عليها في تقدير القيم العادلة للأدوات المالية حيث تم تحديد القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للشركة طبقاً لما يلي:

- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها نفس الطبيعة والشروط المتداولة في سوق نشط (إن وجدت) يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة.
- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (فيما عدا المشتقات المالية) يتم تحديد قيمتها العادلة طبقاً لنماذج التسعير المتعارف عليها إستناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر الخصم الجاري المتاح بالسوق لأداة مالية مماثلة.
- إن القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة أدوات مالية تتعرض للعديد من المخاطر المالية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق. تقوم الشركة بصورة دورية بمراجعة المخاطر التي تتعرض لها وتقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لتخفيض تلك المخاطر للحد المقبول.

• مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية والتي تعرض الشركة بشكل رئيسي لخطر الائتمان، تتمثل بشكل رئيسي في النقد والنقد المعادل والذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى. إن خطر الائتمان المتعلق بالذمم المدينة والأرصدة المدينة الأخرى يعتبر محدود نتيجة تعدد العملاء وتوزيع الائتمان على عدد كبير من العملاء. ولمزيد من التفاصيل يرجع لإيضاح (6) حيث تم إحتساب خسائر ائتمانية متوقعة بمبلغ 17,900 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018، كما قامت بتسجيل مبلغ إضافي للإخفاض في القيمة البالغ 30,600 دينار كويتي في الأرصدة المدينة وتم تسوية هذا المبلغ في الأرباح المحتفظ بها الإفتتاحية تطبيقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. كما أن النقد والنقد المعادل مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية. كما يتم إثبات رصيد الذمم المدينة بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها. إن الجدول أدناه يبين الموجودات المعرضة لمخاطر الائتمان في بيان المركز المالي:

2017	2018	
400,485	261,723	النقد والنقد المعادل
9,183,326	9,639,227	ذمم تجارية مدينة
9,583,811	9,900,950	

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

لمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع لإيضاحي 5 و 6. إن الموجودات المالية التي انقضت تاريخ استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها مبينة في إيضاح 6. لم ينقضي تاريخ استحقاق قيمة الموجودات المالية الأخرى.

• مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها النقدية. إن إدارة مخاطر السيولة تتضمن الاحتفاظ بنقدية كافية وتوفير مصادر التمويل عن طريق توفير تسهيلات كافية، والاحتفاظ بالموجودات ذات السيولة العالية ومراقبة السيولة بشكل دوري عن طريق التدفقات النقدية المستقبلية.

تم عرض جدول الإستحقاقات للمطلوبات المدرج أدناه إستناداً إلى الفترة من تاريخ المركز المالي حتى تاريخ الإستحقاقات التعاقدية وفي حال عدم وجود تاريخ إستحقاق تعاقدي للأداة المالية يتم عرضها طبقاً لتقديرات الإدارة على أساس الفترة التي يتم فيها تحصيل أو إستبعاد الأصل لتسوية الإلتزام.

فيما يلي تحليل الإستحقاقات للمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2018:

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	خلال سنة	
5,512,633	-	902,461	4,610,172	دائنو مرابحات
362,848	-	-	362,848	نم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
265,859	265,859	-	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
6,141,340	265,859	902,461	4,973,020	

فيما يلي تحليل الإستحقاقات للمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2017:

الإجمالي	أكثر من 5 سنوات	من سنة إلى 5 سنوات	خلال سنة	
5,861,478	-	1,194,218	4,667,260	دائنو مرابحات
293,897	-	-	293,897	نم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
238,744	238,744	-	-	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
6,394,119	238,744	1,194,218	4,961,157	

• مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدلات الفائدة ومخاطر سعر الأسهم، وتنشأ تلك المخاطر نتيجة تغير الأسعار بالسوق وكذلك تغير معدلات الفائدة وأسعار الصرف.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات لأداة مالية نتيجة للتغيرات في أسعار العملات الأجنبية.

تنشأ تلك المخاطر عن المعاملات بالعملات الأجنبية، وتقوم الشركة بإدارة تلك المخاطر عن طريق وضع حدود للتعامل في عملات أجنبية ومع الأطراف الأخرى وكذلك التعامل فقط بالعملات الرئيسية ومع أطراف ذوي سمعة حسنة.

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018
"جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك"

مخاطر معدلات الفائدة

إن مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

تنشأ مخاطر سعر الفائدة عن القروض طويلة الأجل حيث إن القروض بمعدلات فائدة متغيرة قد تعرض الشركة إلى مخاطر سعر التدفقات النقدية بسبب أسعار الفائدة.

لا يوجد لدى الشركة قروض طويلة الأجل وبالتالي فإن الشركة غير معرضة حالياً لمخاطر سعر الفائدة التي تنشأ عن القروض طويلة الأجل.

لا يوجد لدى الشركة موجودات هامة ذات سعر فائدة وعليه، فإن الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركة وتدفقاتها النقدية والتشغيلية لا تتأثر بتغيرات سعر الفائدة بالسوق.

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. وتنتج مخاطر أسعار الأسهم من التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أسهم. لا تتعرض الشركة حالياً إلى مخاطر أسعار الأسهم لعدم تعامل الشركة أو احتفاظها باستثمارات مالية.

إدارة مخاطر رأس المال -23

إن أهداف الشركة عند إدارة رأس المال هي:

- حماية قدرة الشركة على الإستمرار كمنشأة ناجحة بحيث تستطيع الإستمرار في توفير العائدات للمساهمين والمنافع لأصحاب المصالح الآخرين.
- توفير عائد مناسب للمساهمين بتسعير الخدمات والمنتجات بشكل يتناسب مع مستوى المخاطر.

وتقوم الشركة بمتابعة رأس المال على أساس نسبة المديونية إلى إجمالي رأس المال المعدل ويتم احتساب هذه النسبة عن طريق صافي الديون إلى إجمالي رأس المال المعدل ويحتسب صافي الديون كإجمالي دائن المرابحات الواردة في بيان المركز المالي مخصوماً منها النقد والنقد المعادل ويشمل رأس المال المعدل جميع مكونات حقوق الملكية (رأس المال والإحتياطيات والأرباح المحتفظ بها) بالإضافة إلي صافي الديون.

وفيما يلي بيان بنسبة الديون إلى حقوق الملكية:

2017	2018	
5,861,478	5,512,633	الديون
(400,485)	(261,723)	ناقصاً: النقد والنقد المعادل
5,460,993	5,250,910	صافي الديون
15,022,762	16,413,202	إجمالي حقوق الملكية
20,483,755	21,664,112	رأس المال المعدل
%27	%24	نسبة الديون إلى حقوق الملكية